

المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وأثارها على الاقتصادات العربية

م.م. عيادة سعيد حسين

أ.م.د. إيمان عبد خضير
جامعة بغداد

الخلاصة

تتعرض الاقتصادات العربية الى تحديات وضغوط كبيرة ، تأتي في مقدمتها الثورة العلمية والتكنولوجية، والعولمة الاقتصادية، وظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد بروز ملامح جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومارافقه من اتساع وتسارع في العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين دول العالم المختلفة، وفي تسريع اندماجات الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي بما يتطلب من الاقتصادات العربية وهي تواجه التحديات للعمل على تحديد خياراتها المستقبلية وبما يجعلها قادرة على استثمار الاثار الايجابية لهذه المتغيرات والتكيف معها وتلافي الاثار السلبية او تخفيف حدتها.

Abstract

The Arab economy suffers from many structural imbalances problems which are getting complicated by the appearance of the world economic variables.

This change held risky challenges for the Arab economies in the light of unsuitable regional and international conditions. Since that it has been very essential for the Arab experts, especially those related to economy and politics, to face those new challenges or, at least, adapt with them believing that they can have both positive and negative impacts on the Arab economy.

This study has acquired its importance in the light of the critical levels the Arab economy reached out of the world economic variables, resulting in long-term crises. Of the most fundamental variables, facing the Arab economy and the world as well are:

- The scientific and technological revolution.
- The increasing tendency towards creating world-wide economic groups.
- Globalization and its instruments.

Aiming to explain the world economic impacts on the Arab economies, the study is divided into three chapters. The first chapter deals with Arab economies and contemporary developments. It was discussed in terms of two sections:

The current situation of the Arab economies, and the developments of the Arab contemporary economies. The second chapter reviews the world economic variables mentioned before. The last chapter discussed the economic impacts of the world economic variables on the Arab economies.

At the end, the study reached to several conclusions and recommendation which might help doing something to the Arab economy as a whole.

المقدمة

في خضم المشاكل والاختلالات الهيكلية العديدة التي تعاني منها الاقتصادات العربية، تبرز المتغيرات العالمية كأحد المصاعب التي تواجه تلك الاقتصادات، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولاً في اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر والانفتاح في ظل انحسار دور الدولة واتساع دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والإقليمية، واتساع مساحتها على المستوى الوطني والدولي.

إن هذا التغير يحمل معه تحديات خطيرة بالنسبة للاقتصادات العربية، في ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية، وهذا يتطلب من المعنيين في الشؤون السياسية والاقتصادية العربية على حد سواء، بوضع استراتيجيات اقتصادية وسياسية لمواجهة تلك التحديات الجديدة وتحجيمها أو التكيف معها، بما يجعل الاقطار العربية قادرة على الاستفادة من معطيات الوضع الدولي الجديد من جانب، وتجنب آثاره السلبية من جانب آخر وإن تكون مؤثرة فيه وليس متأثرة به فقط وإسيرة التبعية له.

1. أهمية الدراسة

في ظل الأوضاع والصراعات التي يعيشها العالم العربي، فضلاً عن الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة واحتمالاتها المستقبلية، وفي ضوء الأحداث المتسارعة والمشاكل المتأججة هنا وهناك وما ينجم عنها من تيارات ومتغيرات إقليمية ودولية أصبحت تؤثر بشكل فاعل في مواقف واتجاهات ومصالح وسياسات الدول على اختلافها، وانعكاس كل ذلك على العلاقات الاقتصادية والتجارية للدول الأخرى ومنها الدول العربية، تبدو الآن الحاجة ملحة لإعادة ترتيب المصالح القومية العربية، الاقتصادية منها بالدرجة الأساس، لمواجهة تلك المتغيرات والتكيف معها وتحجيم آثارها.

2. الدراسات السابقة

لقد تباينت الدراسات والبحوث حول تناول آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية، فبعضها اتجه إلى دراسة تلك الآثار في إطار الترتيبات الإقليمية، وبعضها الآخر اتجه صوب دراسة تلك الآثار على عينات متباينة من الدول النامية التي تعد منفتحة على وفق سياسة تجارية معينة، ودراسات ثالثة حاولت التنبؤ بالآثار الكمية لنتائج تلك المتغيرات، وبعضها ركزت على متغير واحد فقط، كمنظمة التجارة العالمية على سبيل المثال.

أما النوع الآخر وليس الأخير من الدراسات والبحوث فقد اتجهت نحو دراسة آثار أو نتائج تلك المتغيرات على قطاع واحد من الاقتصاد القومي دون بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما إن بعض هذه الدراسات أو أغلبها لم يتطرق إلى الوسائل والإجراءات أو السبل المقترحة التي يمكن للدول العربية أو النامية من اتباعها لغرض مواجهة أو التصدي لتلك الآثار السلبية منها.

وبشكل عام يمكن القول إن جميع تلك الدراسات تناولت التطورات الاقتصادية العالمية في زمانها ومكانها، ولأن التطورات العلمية والتكنولوجية لم تتوقف وإن هذه الثورة لم تعط بعد كل ثمارها، وإن بعض التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية تم انشائها في المدة اللاحقة لتلك الدراسات، لذا جاءت الدراسة الحالية مكتملة للدراسات السابقة، ولتلقى الضوء على ما استجد من تطورات اقتصادية عالمية سواء في مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية وما أفرزته من إنجازات، أم على مستوى الاتجاه نحو إقامة التكتلات الدولية والإقليمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي لم تتضح بعد جميع آثارها الاقتصادية (الإيجابية منها أو السلبية) على اقتصادات الدول ومنها الاقتصادات العربية.

3. أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة بما يلي:

- أ. تحديد أهم التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وبيان انعكاساتها على الاقتصادات العربية.
- ب. إبراز مؤشرات النمو الاقتصادي التي تحققت في الاقتصادات العربية في ظل تلك المتغيرات، ومحاولة تعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي مستقبلاً.

4. فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة، ستلحق أثراً بالاقتصادات العربية، مما سيتيح لهذه الاقتصادات فرصة لاستثمار الآثار الايجابية المتحققة قدر الامكان، ومواجهة وتخفيف الآثار السلبية والحد منها او التخفيف من اثرها.

5. منهجية الدراسة

بغية الامام والاغناء في البحث، يستلزم البحث العلمي المعاصر تعدد مناهج البحث. وفي دراستنا هذه لا نعتمد على منهج معين بالذات، وانما نستخدم عدة مناهج في ان واحد، وبتعبير اخر فاننا سوف نتبع الاسلوب المركب الذي يعتمد على اكثر من منهج معتمدين في ذلك، المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

6. هيكل الدراسة

تطلب تحقيق هدف الدراسة والتحقق من فرضيتها تقسيمها الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول (واقع الاقتصادات العربية وتطوراتها المعاصرة) ، ويستعرض المبحث الثاني (اهم المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة) ، اما المبحث الثالث فقد تضمن (اثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية).

وفي الختام، توصلت الدراسة الى العديد من (الاستنتاجات والتوصيات) ذات العلاقة بالموضوع.

المبحث الأول

واقع الاقتصادات العربية وتطوراتها المعاصرة

The Reality Of Arab Economies And Its Contemporary Developments

تتسم الاقتصادات العربية بكونها ذات طابع اولي، وعلى الرغم من العديد من تجارب التنمية التي مرت بها الاقطار العربية، لم تستطع الاقتصادات العربية من احداث تغيير هيكلي في بنيتها. في ضوء ذلك، تم تقسيم المبحث الى :

المطلب الاول : الاوضاع الاقتصادية العربية الحالية.
المطلب الثاني : تطورات الاقتصادات العربية المعاصرة.

المطلب الأول/ الاوضاع الاقتصادية العربية الحالية

The Current Arab Economic Situations

سيتم تناول الواقع الاقتصادي العربي الراهن من خلال:

الفرع الاول : الموارد الاقتصادية .
الفرع الثاني : التصنيع والنتاج المحلي الاجمالي.
الفرع الثالث : مؤشرات الواقع العلمي والتكنولوجي العربي.

الفرع الأول / الموارد الاقتصادية

The Economic Resources

يملك الوطن العربي انواعاً من الموارد الاقتصادية، طبيعية، وبشرية.

اولاً: الموارد الطبيعية

وتشمل :

1. الموارد الارضية.
2. الموارد المائية.
3. الطاقة والثروة المعدنية.

1. الموارد الارضية.

تعد الارض احد العوامل الطبيعية المهمة في تحديد الانتاج كماً ونوعاً، وتحظى الدول العربية بموارد طبيعية مهمة ومتنوعة ، وتشكل الموارد الارضية الزراعية ذات الطاقة الانتاجية حوالي خمس المساحة الجغرافية البالغة نحو (1419) مليون هكتار ، وتبلغ نسبة الاراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة في الوطن العربي نحو (75%) من الاراضي الصالحة للزراعة (1). كما ان (86%) من الاراضي العربية ، تقع في منطقة الجذب المدارية(2).

2. الموارد المائية The Watery Resources

تتسم المنطقة العربية بندرة مواردها المائية نظراً لوقوع الجزء الأكبر من مساحتها في المناطق الجافة وشبه الجافة فضلاً عن التدبذب والتوزيع غير المنتظم للأمطار في معظم أجزائها، وتعد الأنهار المصدر الرئيسي للمياه السطحية العربية، أما المصدر الثاني للمياه، فهو مياه الأمطار التي تمتاز بالتدبذب، مما يحول دون اكتمال الدورة الزراعية، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها في بناء الخطط الزراعية، ويتمثل المصدر الثالث بالمياه الجوفية، ويقدر المخزون الجوفي من المياه العذبة في الدول العربية بنحو (7734) مليار م³.

أما المصدر الرابع للمياه في الوطن العربي، فيتمثل بمياه التحلية والصرف الصناعي، إن الوطن العربي يعاني من مشكلة شح المياه، ولا يشذ عن وضع الشح المائي سوى العراق ومصر وسوريا وجنوبي السودان والصومال⁽³⁾.

3. الطاقة والثروة المعدنية

وصل الانتاج العربي من النفط الى نحو (20.2) مليون ب/ي في عام 2003، في حين بلغ الانتاج العالمي من النفط نحو (67.9) مليون ب/ي لنفس العام، وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة (29.7%) من اجمالي انتاج العالم من النفط للعام المذكور.

أما انتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي فقد وصل الى (445.3) مليار م³ عام 2002، وتقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط في الدول العربية في نهاية عام 2003 بنحو (654.9) مليار برميل، مقابل (1105.3) مليار برميل تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام في نهاية عام 2003.

أما تقديرات الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في نهاية عام 2003 فقد وصل الى (172.30) تريليون م³، مقارنة بنحو (52.55) تريليون م³ تقديرات الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي للدول العربية مجتمعة في نهاية عام 2003⁽⁴⁾. أما الثروة المعدنية العربية فتبدو محدودة، وكلها بكميات قليلة وغير معروفة في تكلفة الاستخراج وامكانية التصدير.

ثانياً: الموارد البشرية

يقدر اجمالي عدد سكان الوطن العربي في عام 2003 بنحو (300) مليون نسمة وقد وصلت نسبتهم الى اجمالي سكان العالم (4.6%)، ويتباين عدد السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية. أما قوة العمل فقد ارتفعت من (78.6) مليون عامل في عام 1996 الى (110) عامل في عام 2003⁽⁵⁾. ونتيجة لمعدل النمو المرتفع للسكان، تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع كبير في العرض من العمالة وتزايد في معدلات البطالة، كما إن عدد الاميين ما يزال مرتفعاً وما يزال الانفاق العام على التعليم من الناتج القومي الاجمالي مرتفعاً كذلك.

الفرع الثاني/ التصنيع والنتاج المحلي الأجمالي

The Industrialization And The Gross National Production

تشير الاحصائيات ان معدل نمو القطاع الصناعي العربي خلال عام 2002 بلغ (1%)، وبلغت القيمة المضافة له خلال العام نفسه نحو (244.2) مليار دولار (بالاسعار الجارية) مقارنة بنحو (242.9) مليار دولار في العام 2001.

وسجلت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية خلال العام 2002 نحو (165.3) مليار دولار، وقدرت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (23.1%) من جانب اخر، اما بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية فلا تزال تتركز في عدد محدود من الصناعات كالكيمياويات والمنتجات النفطية.

اما العمالة والنتاجية في القطاع الصناعي، فيقدر عدد العاملين في الصناعة عام 2002 بحوالي (18.5) مليون عامل ويشكلون حوالي (17.7%) من اجمالي القوى العاملة العربية. أما انتاجية العامل الصناعي العربي فبلغت نحو (15.3) الف دولار للعامل الواحد عام 2003، وبنسبة قدرها نحو (17%)، وتعد هذه الانتاجية منخفضة مقارنة ببعض الدول الاخرى كاليابان وكوريا الجنوبية وتركيا⁽⁶⁾.

الفرع الثالث/ مؤشرات الواقع العلمي والتكنولوجي العربي

The Indicators of Arab Scientific And Technological Reality

ان للواقع العلمي والتكنولوجي العربي المؤشرات الاتية:

اولاً: المؤشرات الايجابية للواقع العلمي والتكنولوجي العربي.

ثانياً: المؤشرات السلبية للواقع العلمي والتكنولوجي العربي.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات العربية.

رابعاً: شبكات المعلومات في الاقطار العربية.

خامساً: التجارة الالكترونية العربية وتحدياتها.

اولاً: المؤشرات الايجابية للواقع العلمي والتكنولوجي العربي:

هناك بعض المؤشرات الايجابية للواقع العلمي والتكنولوجي العربي، يمكن بيان أهمها بالآتي:-

1. بروز وتطور بعض المعاهد البحثية والمراكز التخصصية في بعض الصناعات العربية.
2. هناك مساعي عربية فعليه للحصول على تكنولوجيا المعلومات، كالانترنت والحاسبات الالكترونية وخدماتها⁽⁷⁾.
3. وجود مؤسسات تقدم برامج واستراتيجيات لتطوير العلم والتكنولوجيا، كالجامعات ومعاهد البحث والاكاديميات التكنولوجية، ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات العربية واتحاد مجالس البحوث العربية⁽⁸⁾.
4. اهتمام بعض الاقطار العربية باقامة ملتقى سنوي للبحث العلمي مع تشجيع مشاركات الباحثين، ومنح البحوث المتميزة جوائز تقديرية.

ثانياً: المؤشرات السلبية للواقع العلمي والتكنولوجي العربي.

تتمثل بعض مؤشرات للواقع العلمي والتكنولوجي العربي السلبية بالآتي:-

1. انخفاض نسبة العمالة الماهرة في الوطن العربي، على الرغم من ارتفاع عدد سكانه.
2. تدني نسبة الملتحقين في مجالات العلوم والتكنولوجيا في الجامعات العربية، إذ تبلغ النسبة (25%) فقط من إجمالي الطلبة .
3. تدني نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الإجمالي.
4. انخفاض العدد الإجمالي لبراءات الاختراع العربية المسجلة مقارنة بالدول الأخرى.

ثالثاً: واقع تكنولوجيا المعلومات العربية.

تواجه تقنية المعلومات العربية مشكلة تتمثل بـ (تكلفة المعلومات) والتي تتكون من عنصرين:-

1. عنصر بشري، وهو ما يطلق عليه من قبل بعض الباحثين بالعمالة الفكرية.
2. عنصر يتعلق بكل ما هو غير بشري، من طاقة ومواد مستخدمة في الاتصالات وأجهزة المعالجة.

والملاحظ ان معظم التطوير الذي تقوم به المنظمات العربية ينصب في الجانب المادي لتكلفة المعلومات، من غير تطوير الجانب الأهم في أية معلومة وهو القدرة العقلية على فهم وإدراك نوعية هذه المعلومة⁽⁹⁾.

رابعاً: واقع شبكات المعلومات في الاقطار العربية.

1. الارتباطات بالشبكات الدولية للمعلومات (الانترنت).
ازداد ارتباط المؤسسات العربية بالشبكة الدولية (الانترنت)، كما بدأ الارتباط بشبكة معلومات منظمة المؤتمر الاسلامي، التي تم إنشائها عام 1996، بغرض توفير خدمات المعلومات للجميع وبأسعار مناسبة ولزيادة الاتصال المباشر بينوك المعلومات العربية والدولية.
2. شبكة معلومات التجارة العربية (IATIN).
وهي مشروع اقليمي مركزه الرئيس في ابو ظبي، وتتخصص هذه الشبكة في معلومات التجارة الخارجية العربية، وقد خصصت حالياً صفحة على الأنترنت لاعطاء بعض التفاصيل عن هذه الشبكة التي تزاول كافة خدمات الاتصال.
3. شبكة المعلومات الصناعية العربية Arab Industrial Information Network.
وهي مشروع اقليمي لربط مراكز تايحوت والدراسات الصناعية والتكنولوجية في الاقطار العربية بمركز رئيس واحد للمعلومات في مقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وهذه الشبكة تعمل على تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول العربية.
4. بنوك ومراكز المعلومات Information Banks.
هناك مشاريع عديدة تبنتها المنظمات العربية والإقليمية تضم بنوكاً متخصصة ومراكز عامة للمعلومات منها:

- أ. مركز معلومات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية .
- ب. بنك معلومات أسكوا.
- ج. بنك المعلومات التكنولوجية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية .

خامساً: التجارة الالكترونية العربية وتحدياتها

1. التجارة الالكترونية العربية

هناك تباين كبير في التجارة الالكترونية بين الدول المتقدمة والدول العربية بالرغم من تزايد عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الدول العربية. وتعد التجارة الالكترونية طريق جيد لتحقيق عوائد اقتصادية سريعة وفاعلة، وتطرح مزيداً من الفرص ومزيداً من التحديات، لذلك

فأن الدخول للسوق العالمية أمر يحتاج من المنظمات عموماً والعربية خصوصاً جهداً عميقاً وقناعة راسخة بضرورة وحتمية الولوج لهذا العالم.

ان استخدام تقنية المعلومات في التجارة، تخلق للمنظمات المزيد من القوة الاقتصادية، اذا توفرت لها فرص النجاح والتقدم.

2. تحديات التجارة الالكترونية العربية

ان التحدي الذي يواجه المنظمات العربية، هو انها لم تؤسس الى الآن منظومة علمية وتقنية محلية، فضلاً عن هذا التحدي هناك تحديات اخرى منها⁽¹⁰⁾.

أ. افتقار المنظمات العربية الى مقومات حضارية، الامر الذي جعلها صغيرة في حضورها، وقليلة التأثير في التجارة العالمية.

ب. اغلب المنظمات العربية لا تفتقر الى امتلاك المفاهيم الجديدة لتقنية المعلومات فحسب، بل هي ليست على علم بهذه التقنية.

المطلب الثاني/ تطورات الاقتصادات العربية المعاصرة

Developments Of Contemporary Arab Economies

الفرع الاول : التجارة الخارجية والبيئية العربية .
الفرع الثاني : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات.

الفرع الاول/ التجارة الخارجية والبيئية العربية

The Foreign Trade And The Arab Intra -Trade

أولاً : التجارة الخارجية العربية.

ثانياً : التجارة البيئية العربية.

أولاً : التجارة الخارجية العربية

1. تطور قيمة التجارة الاجمالية:

بلغ اجمالي الصادرات العربية عام 2003 ما قيمته (303.2) مليار دولار، وفي جانب الواردات، سجلت قيم الواردات العربية الاجمالية كمجموعة ما قيمته (198.7) مليار دولار للعام نفسه.

وعلى صعيد أداء الصادرات العربية فرادى، تشير التقديرات الى ارتفاع الصادرات في جميع الدول العربية خلال عام 2003، مقارنة بالعام السابق باستثناء سوريا وموريتانيا.

2. اتجاهات التجارة الاجمالية

يمثل الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الرئيس الاول للدول العربية، حيث لاتزال الصادرات الى الاتحاد الاوربي تشكل اكبر حصة من الصادرات العربية قدرت بنحو (27.6%) عام 2003، تليها كل من اليابان بحصة بلغت (18.4%) في عام 2003 ، مقارنة بنسبة (18.1%) في العام 2002، ثم الولايات المتحدة الامريكية بنحو (9.8%) للعام نفسه.

وفي جانب اتجاه الواردات، زود الاتحاد الاوربي الدول العربية بنحو (44.2%) من اجمالي وارداتها في عام 2003.

3. تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية

فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية الاجمالية حسب الفئات الرئيسية للسلع، تستأثر مجموعة الوقود المعدني بالنصيب الاكبر من الصادرات العربية (69.3%) من اجمالي الصادرات العربية لعام 2003، وتأتي المصنوعات في المرتبة الثانية وبنسبة (15.7%)، في حين بلغت حصة المواد الكيماوية (4.9%) ومجموعة الاغذية والمشروبات (3.7%)، اما بالنسبة الى كل

من بند المواد والآلات ومعدات النقل والسلع غير المصنعة فقد بلغت (2.3%) و(3.9%) و (0.5%) عام 2003 على التوالي.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات العربية الاجمالية، حافظ بند الآلات ومعدات النقل على المرتبة الاولى من هيكل الواردات العربية محققاً (38.0%) عام 2003، يليه بند المصنوعات بنسبة (26.9%) فالاغذية والمشروبات (13.7%)، والمواد الكيماوية (7.4%) وحصّة السلع غير المصنعة (3.0%). أما الوقود المعدني، فقد بلغت نسبته (5.7%) للعام نفسه، في حين حافظت الواردات من المواد الخام على حصتها البالغة (5.3%).

ثانياً: التجارة البينية العربية

1. تطور قيمة وحصّة التجارة البينية العربية

بلغت قيمة التجارة البينية العربية نحو (45.5) مليار دولار عام 2003 ، مقارنة بنحو (39.6) مليار دولار في عام 2002، وبلغت قيمة الصادرات البينية (25.0) مليار دولار، كما بلغت قيمة الواردات البينية (20.5) مليار دولار عام 2003، وقد سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية زيادة عن العام السابق 2002، نتيجة لاقدم الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة (60%) في بداية عام 2003.

2. اتجاهات التجارة البينية العربية

تميزت اتجاهات التجارة البينية العربية بالتركيز على عدد محدود من الشركاء التجاريين، وغالباً ما يتم هذا التبادل التجاري البيني بين دول عربية متجاورة.

3. الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

تشير البيانات المتاحة لعام 2003، الى ثبات ترتيب البنود السلعية كما هي عليه في عام 2002، ففي جانب الصادرات البينية جاء بند المواد الخام والوقود المعدني في المقدمة بنسبة (52.2%) من اجمالي الصادرات البينية ، يليه في المرتبة الثانية بند الاغذية والمشروبات بنسبة (18,2%)، ثم المنتجات الكيماوية بنسبة (16.2%) ، والمصنوعات بنسبة (7.9%) وأخيراً بند الآلات ومعدات النقل بنسبة (5.5%).

وفي جانب الواردات، شغلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الاولى ايضاً من حيث حصتها في الواردات البينية بنسبة (42.7%)، وجاءت الاغذية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة (18.7%) ثم تلتها المواد الكيماوية بنسبة (17.6%)، ثم المصنوعات بنسبة (13.4%)، وأخيراً جاءت الآلات والمعدات بنسبة (7.6%) من اجمالي الواردات البينية العربية.

الفرع الثاني/ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – تجارة الخدمات The Great Arab Of Trade Zone -Services Trade

أولاً : التطور التاريخي لتحرير التبادل التجاري العربي.

ثانياً : أسباب قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً : المشاكل والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

رابعاً : تجارة الخدمات العربية.

خامساً: تأثير منطقة التجارة الحرة الكبرى على التجارة العربية.

أولاً : التطور التاريخي لتحرير التبادل التجاري العربي:-

كان تحرير التجارة المدخل الأول في إقامة العلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية بهدف الوصول الى اقامة سوق عربية مشتركة تؤدي الى وحدة اقتصادية عربية. وذلك منذ انشاء الجامعة العربية عام 1945، وبناء على ذلك عقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية.

ثانياً : أسباب قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:-

برزت العديد من التطورات العربية والعالمية اسهمت في ولادة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منها:-

1. ظهور منظمة التجارة العالمية.

2. العولمة الاقتصادية.

3. التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

اضافة الى الاسباب الداخلية ومنها اسباب فنية تستهدف انعاش جهود سابقة للتكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن اسباب بنوية تتمثل في خصائص كل بلد وتشمل البنى الاجتماعية والفكرية والسياسية.

ثالثاً : المشاكل والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(11).

1. القيود غير الجمركية :

وتتمثل في القيود الفنية والقيود الادارية والنقدية والمالية والكمية.

2. مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريف الجمركية.

3. كثرة طلبات الاستثناء على التخفيضات الجمركية.

رابعاً : تجارة الخدمات العربية:

تلعب تجارة الخدمات دوراً مهماً ومنتزاعاً في التجارة الخارجية لبعض الدول العربية، وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية المصدرة للخدمات، وتشكل تجارة الخدمات نسبة اكثر من التجارة البينية في السلع لبعض الدول العربية.

ونظراً للدور المهم الذي يمكن ان تلعبه تجارة الخدمات في التجارة الخارجية العربية عند تحريرها، لذا فقد تزايد اهتمام الدول العربية بتحريرها وشرعت الدول العربية باعداد اتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها.

خامساً: تأثير منطقة التجارة الحرة الكبرى على التجارة العربية البينية

ما تزال هناك العديد المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالرغم من انقضاء المدة المتفق عليها لاجل ازالة كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل عن السلع. ويعد موضوع المواصفات القياسية أحد هذه المعوقات، وقد شهد عام 2003 استكمال وقرار آلية فض المنازعات التجارية التي تنشأ في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما يجري حالياً مراجعة اتفاقية النقل بالترانزيت بين الدول العربية المعمول بها منذ عام 1977، والتي اثبتت التجربة عدم كفايتها .

يتبين مما تقدم ان هناك الكثير من الجهود والخطوات التي ينبغي القيام بها لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثاني

المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة

The World Economies Contemporary Variables

شهد العالم متغيرات اقتصادية عديدة اسهمت في الانتقال من الصراع الفكري (الادبيولوجي ideology) الى الصراع والتنافس الاقتصادي، فقد اصبح الاقتصاد المحرك الاساسي للنظام العالمي الجديد، واصبحت المشكلات الاقتصادية المستعصية عالمية بمفهومها الواسع. وكان من ابرز تلك المتغيرات تسارع وتأثر الثورة العلمية والتكنولوجية، واتساع ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية، وانشاء منظمة التجارة العالمية لادارة النظام التجاري العالمي وغيرها من المتغيرات. وتم بحث هذه المتغيرات من خلال المطالب الآتية :

المطلب الاول : الثورة العلمية والتكنولوجية.

المطلب الثاني : العولمة وآلياتها.

المطلب الثالث : الاتجاه المتزايد نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية.

المطلب الاول/ الثورة العلمية والتكنولوجية

The Scientific and Technological Revolution

تأتي الثورة العلمية والتكنولوجية في مقدمة التطورات الدولية، وفي ظل هذه الثورة لم يعد الوعاء القطري كافياً لاستيعاب التوسع في الانتاج مما دعى الى تدويل الحياة الاقتصادية، ولتعميق هذا التدويل كان لا بد من تحرير التجارة الخارجية، من خلال انشاء منظمة التجارة العالمية.

ان تسارع خطى هذه الثورة بفعل الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي السابقين في عقدي السبعينات والثمانينات والتنافس والتسابق الشديدين بينهما في مجال التقدم العلمي والتطوير التكنولوجي لغزو الفضاء، وتطوير الطاقة النووية والكيمياء والذرة وغير ذلك، أدت الى انبثاق ثورة جديدة بكل المعايير والمقاييس أسهمت في تغيير الكثير من مظاهر الحياة وانماطها اليومية، مما أدى الى تزايد اهتمام كافة الدول والتكتلات والمنظمات الدولية بها ودراسة أبعادها وأثارها على الإقتصادات كافة.

وبغية الإحاطة بذلك فقد قسم هذا المطلب الى الفروع الآتية:-

الفرع الأول : مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية.

الفرع الثاني : خصائص الثورة العلمية والتكنولوجية.

الفرع الثالث : أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية.

الفرع الأول/ مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية.

كثيرة هي التعابير التي تناولت مفهومي العلم والتكنولوجيا كل بحسب تخصصه ووجهات نظره فالعلم هو (نظام المعارف الإنسانية المتعلقة بحقائق الوجود وقوانينه ومظاهره، والتي أكتسبها الإنسان أو اكتشفها أو توصل إليها)⁽¹²⁾.

أما التكنولوجيا فإنها (مجموعة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لبيسط سلطته على البيئة المحيطة به، لتطويع ما فيها من مواد وطاقة لخدمة وإشباع احتياجاته المتعددة).

الفرع الثاني/ خصائص الثورة العلمية والتكنولوجية

تميزت الثورة العلمية والتكنولوجية بجملة خصائص نوعية شكلت سمات مميزة لها من أهمها:-

أولاً : تحول العلم الى قوة منتجة

إن من ابرز خصائص الثورة العلمية والتكنولوجية هو اتساع تطبيقها، وساعد ذلك على اندماج العلم اندماجاً عضوياً مع الإنتاج بنظام متكامل من خلال تحول العلم الى قوة منتجة ، وبالتالي دورة حياة أقصر للمنتجات. فالعلم اصبح في الثلث الأخير من القرن الماضي، قوة منتجة وهو ما برهن عنه الواقع.

إن الزمن الذي يفصل بين اكتشاف علمي وبين تطبيقه العلمي واستخدامه صناعياً أصبح يتقلص باستمرار⁽¹⁴⁾. (أي تناقص الفجوة بين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه كمدة زمنية)، فمثلاً كانت المدة بين اختراع الهاتف واستخدامه العلمي (56) عاماً، للمدة بين عامي 1820-1876 ، في حين كانت الفاصلة الزمنية بين اختراع البطارية الشمسية واستخدامها العلمي عامين فقط (1953-1995)⁽¹⁵⁾.

إن كل ذلك كان نتيجة للتركز الاحتكاري وتزايد الترابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاجية، حيث ان زيادة الإنتاجية يمكن ان تتم من خلال تهينة القاعدة العلمية والتكنولوجية المتصلة بنقل التكنولوجيا والابتكارات والمعلومات.

ولا يقتصر تحول العلم الى قوة منتجة على مجرد تطبيق الابتكارات العلمية في العملية الإنتاجية وإيجاد الحلول لمشكلاتها فحسب ، وإنما يشتمل أيضاً على معالجة أساليب الإنتاج بطريقة علمية واستخدام الأدوات العلمية في الإنتاج.

فالدور المتعاظم للعلم بوصفه قوة منتجة مباشرة، قد أدى الى تعاظم موقع العمل الفكري من مجموع العمل المنتج. والعلم لا يكتسب دور القوة المنتجة في حد ذاته، ولكن يكتسبه من خلال تجسيده التكنولوجي والبشري.

ثانياً : الأتمتة (الأوتوماتية)

تمثل (الأتمتة) جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية، والأساس المادي لها، وتشكل وسيلة العمل الأساسية في عصرنا الحالي. وأصبح الحاسب الإلكتروني رمز الأتمتة في العصر الحالي، والذي حل محله العمل الذهني ويقوم ببعض وظائف العقل البشري، بحيث تستطيع أن تقوم بعدد أكبر من العمليات الذهنية، وقد تؤديها بكفاءة أكثر.

فالأتمتة؛ هي الأداء التلقائي للآلات⁽¹⁶⁾، أو هي التفاعل التلقائي لأجزاء المنتج في المصنع فيما بين مراحل العمليات الإنتاجية الميكانيكية الذاتية الحركة من دون مشاركة مباشرة من الإنسان الذي يقتصر دوره على الإشراف فقط⁽¹⁷⁾. أو إنها تعني إدماج المراحل الإنتاجية للسلعة المعينة في سلسلة متصلة على نحو آلي دون تدخل الإنسان، ورمزها هو الحاسبة الإلكترونية، التي تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه وتعتمد على ما يسمى (بالتغذية المرتدة) أي الخبرة المستمدة من نشاطها السابق. وقد استخدمت (الأتمتة) على نطاق واسع في النشاط الاقتصادي.

وقد أدى استخدام الأتمتة إلى الآتي⁽¹⁸⁾:-

1. تخفيض عدد العمال في مجالات الإنتاج المباشرة، الوحدة الواحدة من الإنتاج ورأس المال.

2. ارتفاع معدلات إنتاجية العمل ، وزيادة الإنتاج كما ونوعاً.

3. تخفيض كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج.

ومن هنا فإن الحاسبة الإلكترونية قامت بأعمال السيطرة والتوجيه والتحكم الذاتي بالشكل الذي يعكس آثار اقتصادية على العمل، وشيوع ظاهرة البطالة وانتقال العمالة من نشاط إلى نشاط آخر، والتأثير على هيكل الاستخدام.

وقد شهدت الأتمتة بعد اختراع "المعالج الدقيق للمعلومات"، تطوراً كبيراً من نظام (الأتمتة الجامدة) إلى نظام (الأتمتة المرنة). وبفضل هذا المعالج يمكن إدارة خطأ إنتاجياً ومصنع دون تدخل مباشر من العامل، وكذلك إمكانية إعادة برمجة الإنتاج على نطاق واسع، دون إضافة استثمارات جديدة في المصنع.

ثالثاً: الطابع الجماعي المؤسسي للتقدم العلمي والتكنولوجي

إن من مميزات الثورة العلمية والتكنولوجية، الطابع الجماعي، حيث عبرت عن جهود متكاتفة لكل من الدولة والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات العلمية. للفريق البحثي أهمية مميزة كفريق عمل يجسد الطابع الجماعي للعمل وكسمة أساسية لمجتمعنا الإنساني المعاصر. وهناك العديد من المشاكل في البلدان النامية التي يتطلب حلها عملاً جماعياً. مثل التصحر ومشكلة الغذاء والمجاعة والفجوة الإلكترونية.

إن العلم هو عمل جماعي، لذلك أصبحت الاكتشافات الجامعية أكثر عدداً، والبحوث المشتركة التي يقوم بها عدد من الباحثين يعملون معاً كفريق عمل هي السمة السائدة، في حين إن التتبع التاريخي لمسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي يؤكد أن هذا التقدم ارتكز في ظل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على الاختراعات والابتكارات التي يقوم بها عدد قليل من الباحثين والعلماء العاملين بصورة فردية في مختبرات ومراكز علمية صغيرة.

الفرع الثالث/ أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية

تشكل التكنولوجيات الجديدة والمتمثلة (بالمعلوماتية والحياتية وتكنولوجيا المواد الجديدة)، جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية، وقد ترتب عن ذلك التكنولوجيات، الجديدة نتائج اقتصادية هامة يمكن إيجازها كالآتي :

أولاً : ثورة تكنولوجيا المعلومات

وهي تعني (الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات) فظهرت تكنولوجيا المعلومات، التي أخذت تنتج سلعة جديدة هي (المعلومات) والتي تنامي سوقها على المستوى الدولي، وحققت الشركات العاملة في مجال الحاسبات أرباح تصل إلى (43%) من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية عام 1980، في حين وصلت حجم مبيعاتها إلى (250) مليار دولار عام 1990⁽¹⁹⁾.

إن هذه الثورة قد هيأت الفرصة للإنسان من أجل السيطرة على الركائز الأساسية في الإدارة واعتماد التخطيط والمحاكاة وتحليل النظم كأساس مستقبلي، فضلاً عن إعادة تصميم المنتجات والعمليات للعديد من أنواع السلع والآلات وجعل الصناعات والأسواق أكثر تكاملاً، وأصبحت المعلومات مورداً اقتصادياً بحد ذاتها، وتتطلب مستوى عالي من الكفاءة حتى يمكن معالجتها مرة أخرى. وكان من نتائجها ربط ميادين تصميم وصنع وتسويق السلع ربطاً وثيقاً في ما بينها مما يؤدي إلى تغييرات واسعة في الهياكل الإنتاجية .

لقد ترتب على هذا التطور المتلاحق في علوم وهندسة الحاسبات، تزايد معدل تقادم المنتجات والعمليات وتصغير دورة المنتج الناجمة عن الكم الهائل والمتراكم من المعرفة الإنسانية التي تتضاعف كل ثمان إلى عشر سنوات.

وتتميز تكنولوجيا المعلومات بسمات معينة منها(20):

1. تتسم تكنولوجيا المعلومات بالكثافة العلمية وبكثافة رأس المال، وتخصص عدد محدود من الدول، وقد ظهرت بعد أكثر من ثلاثين سنة من الإستثمارات الهائلة في البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية التي شملت معظم الفروع العلمية.
2. أدى التطور الهائل داخل صناعة تكنولوجيا المعلومات الى ربط الشركات بمصادر إنتاجها وربط المنتجين وبيعة الجملة والمفرد مع بعضهم البعض ، كما أدى الى تخزين كميات هائلة من المعلومات عن المبيعات والخزين، وهذا أدى الى خفض كلف الإنتاج بسبب زيادة الكثافة الإنتاجية. إضافة الى ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات هي العامل الأساسي في إقامة البنى الأساسية التي تنتقل عبرها قيم التجارة العالمية، وبواسطتها يصبح في الإمكان القيام بمعالجة فورية وتوزيع مكثف للمعلومات، بما يشجع على نشر مفاهيم وأنماط حياتية ونماذج استهلاكية وتركيبات اجتماعية ترتبط بمستويات معيشية متقدمة جداً.
3. وفرت تكنولوجيا المعلومات البيئة الملائمة لإعادة تصميم المنتجات والعمليات في العديد من انواع السلع والآلات، وتقليص عدد العناصر الميكانيكية والإلكترونيات وضغط بعض مراحل تحويل العناصر، مما هيا للإقتصاد في استخدام المواد الأولية والطاقة.
4. لقد ساعد التقدم في نقل المعلومات بجعل الصناعات والأسواق والخدمات أكثر تكاملاً على النطاق العالمي ، بسبب كون هذه الصناعات تنتج لعدد كبير من الأسواق القومية في آن واحد. فهي صناعة متعددة الجنسية تؤدي دوراً كبيراً في توحيد الأسواق الدولية للتكنولوجيا .

ثانياً : التكنولوجيا الحيوية

التكنولوجيا الحيوية، هي العلم الذي يبحث في تطبيقات الكيمياء الحيوية والبيولوجيا، الميكروبيولوجيا، الهندسة الكيميائية، من أجل انتاج منتجات صناعية أو تقديم خدمات معينة . ويمكن ان تساعد هذه التكنولوجيا في زيادة درجة التنوع في استخدام المواد الأولية وتطوير اسواق جديدة للمواد التالفة وإطالة عمر الناتج.

لقد ادت كثافة المعرفة والمعلومات والتطورات في الهندسة الوراثية واندماج الخلايا وهندسة العمليات البايولوجية الجديدة الى فتح آفاق واسعة لإستخدام التكنولوجيا اقتصادياً.

ان التكنولوجيا الحيوية تجمع بين عناصر كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية، وقد تزايد استخدام هذه التكنولوجيا لتلبية حاجات المجتمع البشري، فمستقبل السوق العالمية للتكنولوجيا الحيوية وصل الى نحو (65) مليار دولار عام 2000 (21). أما تطبيقاتها في الزراعة فيقدر حجم مبيعات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة بنحو (100) مليار دولار سنوياً ، بالإضافة الى اهميتها في انتاج العديد من النباتات المقاومة للآفات الزراعية وزيادة قيمتها الغذائية.

ان هذه التكنولوجيا الجديدة التي تطورت في عقد واحد من الزمن ودخلت ميدان الإستخدام التجاري، اصبحت الآن اكبر صناعة للنمو في القرن الحالي، وتستخدم في النباتات التي لا يمكن تهجينها بالطرق الإعتيادية لإنتاج اصناف جديدة ذات مواصفات جيدة، كمقاومتها للأمراض والآفات الزراعية، وذات قدرة عالية على العيش في الأرض الأقل خصوبة ومقاومة ملوحة المياه ومقاومة التغيرات المناخية. كما ان للتكنولوجيا استخدامات في مجال الإنتاج الزراعي، وفي مجال التطبيقات الصناعية ، وفي المجال الطبي(22).

ثالثاً : تكنولوجيا المواد الجديدة

ان احد ابعاد الثورة العلمية والتكنولوجية هي الثورة البتروكيميائية والكيميائية والتي من خلالها يتم استخراج المواد الجديدة من المواد الطبيعية الآيلة للنضوب او المحدودة، والتي ساهمت في توسيع قاعدة المواد الجديدة، فالعناصر المعروفة اليوم تزيد على (200) عنصر. كما يعاد اكتشاف خواص العناصر المختلفة التي تجاهلتها الصناعة من قبل مثل خفة وزن المغنيسيوم والطاقة الحرارية للذهب، كما ان التطورات في مجال السيليكون وغيرها ساهمت في احلال مواد جديدة محل المواد الخام الأولية، والمثال على ذلك البلاستيك الذي اصبح يستخدم في محل العديد من المواد الخام الأولية التقليدية مثل النحاس والحديد لما يتمتع به من مواصفات جديدة، تتمثل بالخفة والمتانة وانخفاض الكلفة.

ان التطورات الهائلة في تكنولوجيا المواد الجديدة (المحدثة) افرزت نتيجتين هما :-
 أولاً: تشكيلة واسعة من المواد البديلة للمواد التقليدية المستخدمة في العديد من الصناعات الرأسمالية والصناعات التقليدية الأخرى، وبمواصفات منافسة لها في اغلب الحالات.
 ثانياً : انخفاض كثافة المواد المستخدمة في صناعة المعدات والادوات والسلع التجارية، فقد أدى التطور في تكنولوجيا المواد الى تقليل الحاجة الى المواد الأولية بشكل كبير عما كان عليه سابقاً .
 فحجم المواد الخام اللازمة لانتاج وحدة من المنتجات الصناعية، لا يتجاوز (20%) مما كان مطلوباً عام 1900، فاليابان مثلاً، استهلكت عام 1986 (60%) فقط من المواد الخام التي استهلكتها في عام 1973، في انتاج الكمية نفسها من المنتجات الصناعية⁽²³⁾.

المطلب الثاني/ العولمة وآلياتها**The Globalization and It's Instruments**

تعد العولمة من ابرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وقد مهدت العولمة للانتقال من اقتصاد متمحور على الذات الى اقتصاد معولم إنتاجياً ومالياً وتكنولوجياً وخدمياً.
 وبغية التعرف على طبيعة هذه الظاهرة، فقد قسم المطلب الى الفرعين الآتيين:

الفرع الاول: مفهوم العولمة.

الفرع الثاني: آليات العولمة.

الفرع الاول/ مفهوم العولمة

انبرى الكثير من اختصاصات مختلفة لتحديد هوية العولمة وبيان آثارها المختلفة، بين مؤيد أن ايجابياتها تفوق افرزاتها السلبية، وبين معارض يعتقد أن العولمة ليست سوى شكل من اشكال الهيمنة تحت مسميات واساليب جديدة، واذا كانت الآراء المؤيدة والآراء المعارضة قد اتفقت في تحديد الاسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، فأنها قد اختلفت في تحديد مفهوم لها، الا ان ما يهمننا هو العولمة الاقتصادية واجمالاً يمكن القول ان العولمة تعني ((سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني، بحيث تصبح مشاعة للجميع، هذا اولاً والثاني تذويب الحدود بين الدول، والثالث هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات))⁽²⁴⁾.

الفرع الثاني/ آليات العولمة

أولاً: مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods

ثانياً: منظمة التجارة العالمية W.T.O

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث/ الاتجاه المتزايد نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية

من اهم المتغيرات الدولية والتي تشكل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، هو اتجاه العديد من الدول للاندماج الاقليمي، بحيث تضاعلت اهمية الدول عند رسم السياسة الاقتصادية، كما ان نظام التبادل التجاري العالمي الحالي، لم يترك امام الدول التي لا تزال بحاجة الى حماية اقتصادها سوى طريقاً واحداً هو التكامل في تكتلات اقتصادية اقليمية⁽²⁵⁾.

المبحث الثالث

آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية

Impacts of The Word Economic Variables On The Arab Economies

ان التطورات الاساسية العديدة التي شهدتها العالم ادت وستؤدي الى اعادة تشكيل مسار التنمية في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية. ويحكم اندماج هذه الاقتصادات بالاقتصاد العالمي، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، مما سيجعلها اكثر تأثراً بتلك المتغيرات ولا يمكن تفاديها. وبغية الاحاطة بآثار تلك المتغيرات، فقد تم تقسيم المبحث الى:

المطلب الاول: الآثار الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية على الاقتصادات العربية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للعولمة والياتها على الاقتصادات العربية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية.

المطلب الاول/ الآثار الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية على الاقتصادات العربية

تتمثل ابرز آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على الاقتصادات العربية بالآتي:

الفرع الاول: تفاقم (ازدياد) مشكلة التبعية للدول المتقدمة.

الفرع الثاني: ازدياد البطالة في الاقتصادات العربية.

الفرع الثالث: اثر الشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصادات العربية.

المطلب الثاني/ الآثار الاقتصادية للعولمة وآلياتها على الاقتصادات العربية

يمكن التعرف على آثار العولمة الاقتصادية وآلياتها على الاقتصادات العربية من خلال الفروع الآتية:

الفرع الاول: اثر صندوق النقد والبنك الدوليين على الاقتصادات العربية.

الفرع الثاني: اثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية.

الفرع الثالث: اثر الشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصادات العربية.

الفرع الاول/ اثر صندوق النقد والبنك الدوليين على الاقتصادات العربية اولاً: اثر برامج صندوق النقد الدولي على الاقتصادات العربية.

اختلفت آراء الاقتصاديين حول برامج صندوق النقد والبنك الدوليين بين مؤيد للنتائج ومعارض لها، ومن ابرز هذه الآثار⁽²⁶⁾:

1. النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين اهداف برامج التصحيح الاقتصادية الهامة، فالآراء المتعددة تؤكد ان امكانية تحقيقه غير مؤكدة الى حد بعيد لاسباب منها:

- تدني معدلات ومردود الاستثمار، مع زيادة اعباء خدمة الدين العام، وارتباط المعونة الخارجية بشروط التكيف، وهذا يؤدي الى زيادة البطالة.
- ارتفاع التكاليف الاجتماعية واختلال انماط توزيع الدخل ومستويات الرفاهية والفقير.

2. معدل التضخم

تستهدف مجموعة سياسات ادارة الطلب التي ينطوي عليها برنامج الاصلاح الاقتصادي فق مراحلها الاولى كبح جماح التضخم وضبطه اولاً ثم خفضه الى معدلات مقبولة، النتائج الفعلية المتحققة في الدول العربية والدول النامية المطبقة للبرنامج تشير الى عدم تحقيق أية نتائج ايجابية بهذا الشأن.

3. زيادة الصادرات

تلجأ الدول الى زيادة الصادرات بهدف تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي، ان ذلك قد يحصل على حساب الانتاج المحلي والاستهلاك وهذا يقود الى التضخم ايضاً.

4. التمويل الخارجي

ان نجاح برامج التكيف والاصلاح الاقتصادي مرهون باستمرار تدفق المساعدات الخارجية، وهذا يخضع للعديد من الاعتبارات السياسية، ويؤدي الى تكريس الهيمنة.

5. التنمية البشرية

ان تخفيض الانفاق الاستثماري العام كنتيجة لتطبيق البرنامج سيؤدي الى تخفيض الاستثمار في التعليم والصحة وقد تكون له نتائج بالغة السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي.

6. تحرير سعر الفائدة

ادى تحرير سعر الفائدة الى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية تدريجياً، ان تحرير سعر الفائدة نتائج ايجابية على كل من الادخار والتضخم، ولكن ارتفاع سعر الفائدة ادى الى انخفاض حجم الائتمان المقدم الى القطاع الخاص.

7. القطاع الخارجي وميزان المدفوعات والمديونية

ان هيكل ميزان المدفوعات لمعظم الدول المطبقة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي يمتاز بالحساسية الكبيرة للصدمات الخارجية، بسبب اعتماده على المعونات الاجنبية الى درجة كبيرة. ان تحسين الاوضاع الخارجية بدرجة كبيرة، مع تطبيق برنامج الاصلاح يعود الى قيام الجهات المانحة بتقديم تعويضات او مساعدات مادية، فضلاً عن الغاء جزء من الديون لتلك الدول، وهذا هو السبب في تحقيق التحسن في ميزان المدفوعات. كذلك فإن التحسن يعود جزء منه الى السياسات المقيدة واصلاح نظام الصرف الاجنبي، اضافة الى تقيد نمو الواردات. اما بالنسبة للمديونية الخارجية فقيام بعض الدول بالغاء لبعض او جميع ديونها اثر في خفض حجم الدين الخارجي للدول المطبقة للبرنامج.

ثانياً : أثر سياسات البنك الدولي على الاقتصادات العربية:

يقوم البنك الدولي بتعميق التبعية الاقتصادية وزيادة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة منه من خلال⁽²⁷⁾:

1. تقديم القروض الدولية طويلة الاجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الاعضاء.
 2. ان الحصول على قروض البنك الدولي يستلزم قبول الدول المقترضة لشروطه وهي شروط مجحفة ولا تتناسب مع ظروف الدول العربية ولا مع مستلزمات الاستقلال الاقتصادي والسياسي لها.
 3. اقتصرت القروض التي قدمها البنك الدولي الى الدول النامية خلال العقود الثلاثة من نشأته، على تلك الدول التي توجد فيها مصالح اقتصادية امريكية⁽²⁸⁾.
 4. من خلال الخبرة التاريخية فإن القروض التي يقدمها البنك الدولي تدل على ان سياسات الاقتراض التي اتبعها البنك، تدخل فيها الكثير من الاعتبارات السياسية.
- الفرع الثاني/ أثار منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية
يمكن تحديد اهم الآثار الاقتصادية التي ستواجهها الاقتصادات العربية جراء قيام منظمة التجارة العالمية بالآتي:

اولاً: أثار تحرير تجارة السلع

يعد قطاع الزراعة اكثر القطاعات الاقتصادية العربية تأثراً بنتائج اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فمن المتوقع ان يؤدي خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة الى:

1. ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية

2. حفز برامج الاكتفاء الذاتي من الغذاء

ثانياً: الآثار المتوقعة على تحرير المنسوجات والملابس

ثالثاً: الآثار المتوقعة على تحرير تجارة السلع المصنعة عموماً

رابعاً: الآثار المتوقعة على الخدمات

خامساً: الآثار المتوقعة على حقوق الملكية الفكرية

الفرع الثالث/ الآثار الاقتصادية للشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصادات العربية

ان انتاج معظم المواد الاولية في الدول العربية، يخضع لسيطرة عدد قليل من الشركات المتعدية الجنسيات التي تقوم بنقل وتسويق هذه المواد الى الاسواق العالمية، الامر الذي ادى الى عدم سيطرة هذه الدول على مواردها الاقتصادية وبالتالي قدرتها على تخطيط انتاج واستخدام هذه الموارد بما يتماشى ومتطلبات نموها الاقتصادي.

ان امتلاك الشركات المتعدية الجنسيات للتكنولوجيا المتقدمة، ادى الى بلورة نمط جديد من التقسيم ادى الى حرمان الدول العربية من امكانية تطورها.

ان اسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تمارسه هذه الشركات في علاقاتها التجارية مع الدول العربية والمتمثل في بقاء اسعار معظم الصادرات العربية بمستوى منخفض، مما نتج عنه انخفاض الحصيلة الحقيقية لصادرات الدول العربية، وتحولها الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل، بالمقارنة بما تخصص فيه هذه الشركات في انتاجه وتصديره، مما سيضمن استمرار التدهور في اسعار صادرات الدول العربية بالنسبة لاسعار وارداتها⁽²⁹⁾.

المطلب الثالث/ الآثار الاقتصادية المحتملة للتكتلات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية ان اهم اثر يمكن للتكتلات الاقتصادية الدولية ان تتركه على الاقتصادات العربية، سينعكس بشكل رئيس على نمط وحجم التبادل التجاري العربي مع تلك التكتلات ولكون معظم التجارة العربية الخارجية تتم مع دول الاتحاد الاوربي فان ذلك يعني مدى هيمنة الاتحاد الاوربي على التجارة الخارجية العربية مما يزيد من قوة المساومة الاوربية تجاه الاقطار العربية⁽³⁰⁾.

ولاهمية النفط الخام ومشتقاته البتروكيماوية بالنسبة للاقتصادات العربية فان الآثار التي سنتركها التكتلات المذكورة على الصادرات العربية ستكون خطيرة، لاسيما من حيث سياسات الدول الصناعية في مجالات استخدام الطاقة بأنواعها. وتنبع خطورة هذه الآثار من طبيعة الاهداف التي تسعى الدول الصناعية لتحقيقها في مجال استخدام الطاقة بأنواعها، ومن اهمية تأمين امداداتها منها جميعاً، وباسعار تنافسية وبمعدلات تتلائم ومعدلات نموها الاقتصادي وفي ظل قيد هام يتعلق بحماية البيئة، فضلاً عن تنوع مصادر الطاقة، وتقليص اعتمادها على النفط المستورد والاسيما العربي منه، مع رفع كفاءته في استخدام الطاقة، وتعرض الصادرات الصناعية العربية لمجموعة من القيود الناشئة عن التكتلات التجارية.

القيد الاول يتمثل في العملية الاقتصادية المتمثلة في تحويل التجارة من شركاء تجاريين عرب الى أعضاء التكتلات التجارية كما يحصل مع دول اوربا الشرقية بعد انضمامها الى الاتحاد الاوربي، وذلك بسبب تركيز صادرات البلدان الاشتراكية سابقاً (دول المتلة الشرقية) في سلع تصدرها بلدان المغرب العربي كالمنسوجات، مما سيلحق ضرراً بالمصدرين العرب، نظراً لتشابه قاعدة الموارد بينهما، فضلاً عن القرب الجغرافي بين دول الاتحاد الاوربي ودول اوربا الشرقية. مما سيحد من امكانية هذه الدول للوصول الى السوق الاوربية على المدى المتوسط.

القيد الثاني فيتمثل في توحيد المقاييس الفنية للمنتجات داخل التكتلات التجارية وخاصة الاتحاد الاوربي. ويؤثر هذا القيد على منتجات وصادرات عربية متفرقة حيث تضاف الى اسعارها تكلفة اعادة وضع المقاييس الفنية للمنتجات والصادرات العربية.

كما سيعمل انشاء سوق مالية اوربية موحدة متكاملة على خلق مركز مالي ضخم يجتذب اليه رؤوس الاموال من اوربا وخارجها مما ستكون له بالتأكيد آثار سلبية على تطور الاسواق المالية العربية⁽³¹⁾. كما ان الصادرات او الهجرة من العملة العربية سوف تؤثر بشدة سلبياً، بسبب هذه التكتلات ولا سيما من جانب الاتحاد الاوربي.

ولا شك ان للتكتلات الاقتصادية أثرين متعارضين:

الاول: يتمثل في ازالة العوائق والقيود الداخلية بين الوحدات اعضاء التجمع وتسهيل عمليات انسياب السلع وحركة رؤوس الاموال والاشخاص. (فرص).

الثاني: يتمثل في الدور الحماني الذي تؤديه هذه التكتلات تجاه التكتلات الاخرى. (قيود).

ومن هذا المنطلق، فان التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الاوربي ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية ستؤدي الى احتمال زيادة الصعوبات امام الاطراف الخارجية ومنها الاقطار العربية، كما ان هذه التكتلات سوف تفرض التعاون مع الاقطار العربية كمجموعة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات التي تتعلق بفرضية الدراسة واهمها ما يأتي:
1. محدودية الدور الذي تلعبه التجارة العربية في التجارة العالمية، وهذا يشير الى اعتماد الاقتصاد العربي على السوق العالمية وشدة تأثره تجاه المتغيرات الاقتصادية العالمية.
 2. تدهور شروط التبادل التجاري للوطن العربي مع الدول المتقدمة، وضعف الموقف التساومي العربي تجاه القوى الاقتصادية العالمية.
 3. ان اكبر الخسائر التي ستلحق بالاقتصادات العربية ستكون في قطاع الزراعة بسبب تحرير تجارة السلع الزراعية ورفع الدعم عنها، مما سيؤدي الى رفع أسعار المنتجات الزراعية، ونتيجة لذلك ستلحق بالاقتصادات العربية أضراراً بليغة كونها مستورد صافي لهذه المنتجات وخاصة السلع الغذائية.
 4. ان الآثار الايجابية الناتجة عن تحرير التجارة اقل بكثير مما يترتب على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من سلبية تجاه تلك الدول، في حين تستأثر الدول المتقدمة بالمكاسب الجمركية وغير الجمركية وتقديم القروض والمساعدات.
 5. ان اجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة مماثل للدعم المقدم من قبل الدول لصادراتها، لذا فأن الغاء مثل هذه الاجراءات او المزايا سيلحق ضرراً بالاقتصادات العربية كونه لا يفرق بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية.
 6. ان تحرير تجارة السلع المصنعة سيعمل على فتح الاسواق العربية امام المنتجات الاجنبية الاكثر قدرة على المنافسة مما سيحرم هذه الدول من فرصة اقامة مثل هذه الصناعات او ضمور الصناعات الوليدة نتيجة المنافسة الخارجية الحادة لها.

ثانياً: التوصيات

- جاءت الدراسة بالعديد من التوصيات، والمقترحات التي يمكن ان تمثل حلولاً لبعض استنتاجات الدراسة او تأكيداً لها.
1. من الضروري على الاقطار العربية تحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية والنزاعات والصراعات الاقليمية، كما عليها ان تتكفل اقتصادياً لتتمكن من الحصول على افضل المزايا التنافسية في اطار المعاملات التبادلية مع الدول او مع التكتلات الاخرى .
 2. ضرورة التحرك العربي المشترك للتعامل مع معطيات الواقع الدولي الجديد من خلال ايجاد صيغة استراتيجية لاصلاح الاوضاع الاقتصادية العربية.
 3. السعي لاقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الدولية.
 4. العمل على تخفيف حدة المديونية الخارجية من خلال تقليل الواردات والعمل على زيادة الصادرات وتنويعها.
 5. العمل على معالجة التشوهات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية العربية من خلال رسم السياسات الاقتصادية السليمة.

مصادر الهوامش

1. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، ابو ظبي، 2004 .
2. د. اسماعيل صبري عبد الله، موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية، ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، مؤسسة عبد الحميد شومان وآخرون، عمان- الاردن، نيسان 1999.
3. د. بلاسم جميل خلف الدليمي، مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة بغداد، 2002 .
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي، مصدر سابق.
5. المصدر السابق نفسه.
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي لعام 2003.
7. عامر ابراهيم قنديلجي، شبكة المعلومات والانترنت، مجلة آفاق عربية، العددان (10-9)، 1998.
8. ازهار عبد الباقي سلمان، الواقع العلمي والتكنولوجي العربي وآفاقه المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع، العدد (30)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.
9. انطوان زحلان، مضامين الفجوة التقانية المتوسعة، مجلة المستقبل العربي، العدد/ 248، 1999 .
10. اخبار الادارة، نظرة على الاتجاهات العالمية ودلالاتها للمدير العربي، مجلة الاقتصادي، العدد (19)، حزيران، 1997.
11. الجامعة العربية، الامانة العامة للشؤون الاقتصادية، تقرير حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القاهرة ، (14-15) // 2 / 2004 .
12. د. ابراهيم بدران، العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي، اتحاد مجالس البحث العلمي العربي، مطبعة عصام، بغداد، 1982.
13. د. اسامة الخولي، نقل التكنولوجيا الحديثة الى الوطن العربي، مجلة العربي، العدد/ 279، شباط ، 1998.
14. روجيه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة غرقوط، بيروت، دار الاداب، 1987.
15. Sharman,G.and other,"Technological challenge",Megrow hill London,1981.
16. د. احمد السيد مصطفى، انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 15، ع/73 ، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الامارات العربية، 1998.
17. Sumulson ,Economic,9th ,ed,Megra Whill, London,1949.
18. د. احمد السيد مصطفى، انعكاسات التكنولوجيا.....، مصدر سابق.
19. د. فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 1982 .
20. عبد الرحمن نجم المشهداني، اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1996.
21. نوزاد صلاح الدين الهيتي، اثر الثورة العلمية والتكنولوجية على الاقتصاد العربي، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1993 .
22. عبد الرحمن نجم المشهداني ، اثر المتغيرات الاقتصادية، مصدر سابق.

23. د. فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها مصدر سابق.
24. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (228)، شباط، 1998.
25. د. أمل الخزعلي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة العلوم السياسية، العدد (28)، السنة الخامسة عشر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني، 2004.
26. د. باسل البيستاني، من تعقيب على بحث د. نبيل عماري، حسين شخاترة، سياسات التكيف والاصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في الاردن، الامم المتحدة، الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1993.
27. د. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، ط1، مصر، 1987.
28. المصدر السابق نفسه.
29. د. جلال امين، تنمية ام تبعية اقتصادية دولية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1999.
30. د. عبد المنعم السيد علي، التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة شؤون عربية، العدد (85)، القاهرة، آذار، 1996.
31. المصدر السابق نفسه.